

«عمان – القدس العربي»:

طالبت أحزاب المعارضة الأردنية السلطات المحلية برفع الوصاية عن إحداثات الطبية بعد رصد انتهاكات وصدامت في عدة جامعات محلية وتحدثت اللجنة التنسيقية للمعارضة في بيان لها صدر أمس الاثنين عن تصدع في مسيرة العمل التعليمي والشبابي وعن قلقها على واقع مستقبل الجامعي المهني والاجتماعي والسياسي الذي يورق التابعين والمهتمين، وتنج عن اصطفاك وشحن على أسس متخلفة ومعوجة ولا تلتقي بالمستوى الفكري والثقافي الملازم للحياة الجامعية.

نائب إسلامي يرفض منح تأشيرات خاصة للحج

اردني الحصول على تأشيرة لداء فريضة الحج من خلال كونها لتأشيرات الحج تمتعها وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لئلاءه مجلس النواب، معتبراً أن هذا الإجراء يمثل مخالفة شرعية وأخلاقية.

في بيان صدر عن النائب جعفر الحوراني ونشره أمس الاثنين على الموقع الإلكتروني لحزب جبهة العمل الإسلامي طالب الحوراني بعدم منح أعضاء المجلس النواب تأشيرات خاصة للحج، وبدلاً من ذلك توزيع هذه التأشيرات على مستحقين من المواطنين الراغبين بإداء هذه الفريضة.

وطالب النائب أيضاً أعضاء مجلس النواب بالمباردة برفض هذه التأشيرات للمحافظة على القانون.

أحزاب المعارضة الاردنية تطالب برفع الوصاية عن إرادة الطلاب الحرة في الجامعات

وحملت اللجنة السياسات الحكومية مسؤولية هذا الغشل الذي يستوجب التوقف والمراجعة المتعلقة بالمطالع الشبابي وبوره في التنمية السياسية، معتبرة أن المعالجة الجادة لهذه الاختلالات، تبدأ بتوفير المناخ المناسب واتاحة المجال لبناء الاطر التنظيمسية والفكرية والبرامجية التي تخدم العمل الطلابي وتنبني قضايا الوطن والأمة وإزالة جميع العوائق والتعليمات المقيدة للحريات الطلابية، وتحول دون احداث تنمية طلابية حقيقية.

ان الترجمة الصادقة لهذه المعاني تاتي من خلال رفع الوصاية عن الإرادة الحرة للطلاب

الملك عبد الله: محاربة الفساد «أولوية وطنية»

■ عمان- أف ب: اعتبر العامل الاردني الملك عبدالله الثاني أمس الاثنين ان مكافحة الفساد تعد اولوية وطنية بالترتبة لبلاد، حسب ما افادت وكالة الانباء الرسمية الأردنية (بترا). وتلقت الوزارة عن الملك عبد الله قوله ان «مكافحة الفساد تعد اولوية وطنية بالترتبة للاردن وكيزة أساسية لدفع عجلة التنمية والتحديث والتطوير في مختلف المجالات». وأضاف الملك عبد الله خلال استقباله رئيسة منظمة الشفافية الدولية هوجيت لابليل التي تشارك في المؤتمر الاول للدول اطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي انطلقت أعماله على شاطئ البحر الميت الأحد (الاردن يعمل على مناسمة عملية مكافحة الفساد من خلال حزمة من التشريعات ومنها قانون هيئة مكافحة الفساد التي تم مؤخرا وقانون اظهار المالية العامة وقانون حق الوصول

المعلومة وغيرها».

وأوضح الملك عبد الله ان «الاهم من وجود القانون الراجع للفساد هو زرع ثقافة محاربة هذه الافد وكالة الانباء الرسمية الأردنية (بترا). والتقى الملك عبد الله مع عدد من المسؤولين في القطاعين العام والخاص، وسيدارة القانون في القيم التي يجب على المجتمع السعي لتعزيزها».

وأكد على «الدور الكبير الملقى على الاسرة والنظام التعليمي للتنشئة جيلا واع مدرك لخطار الفساد وملزم بمحاربتة فترا وتطبيقا»، معتبرا ان «محاربة الفساد تعزز ثقة المواطن في القانون وسيادته وفي الجهود الرامية للضني بالتنمية الاقتصادية قدا الى الامام وتسهم ذلك في جذب الاستثمارات الاجنبية وتعزيز الاقتصاد الوطني وكافة مشكلتي الفقر والبطالة».

وكان البرلمان الأردني أقر في ابول (سبتمبر) الماضي قانون «هيئة مكافحة الفساد».

■ عمان- أف ب: اعتبر العامل الاردني الملك عبدالله الثاني أمس الاثنين ان مكافحة الفساد تعد اولوية وطنية بالترتبة لبلاد، حسب ما افادت وكالة الانباء الرسمية الأردنية (بترا). وتلقت الوزارة عن الملك عبد الله قوله ان «مكافحة الفساد تعد اولوية وطنية بالترتبة للاردن وكيزة أساسية لدفع عجلة التنمية والتحديث والتطوير في مختلف المجالات». وأضاف الملك عبد الله خلال استقباله رئيسة منظمة الشفافية الدولية هوجيت لابليل التي تشارك في المؤتمر الاول للدول اطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي انطلقت أعماله على شاطئ البحر الميت الأحد (الاردن يعمل على مناسمة عملية مكافحة الفساد من خلال حزمة من التشريعات ومنها قانون هيئة مكافحة الفساد التي تم مؤخرا وقانون اظهار المالية العامة وقانون حق الوصول

المعلومة وغيرها».

وأوضح الملك عبد الله ان «الاهم من وجود القانون الراجع للفساد هو زرع ثقافة محاربة هذه الافد وكالة الانباء الرسمية الأردنية (بترا). وتلقت الوزارة عن الملك عبد الله قوله ان «مكافحة الفساد تعد اولوية وطنية بالترتبة للاردن وكيزة أساسية لدفع عجلة التنمية والتحديث والتطوير في مختلف المجالات». وأضاف الملك عبد الله خلال استقباله رئيسة منظمة الشفافية الدولية هوجيت لابليل التي تشارك في المؤتمر الاول للدول اطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي انطلقت أعماله على شاطئ البحر الميت الأحد (الاردن يعمل على مناسمة عملية مكافحة الفساد من خلال حزمة من التشريعات ومنها قانون هيئة مكافحة الفساد التي تم مؤخرا وقانون اظهار المالية العامة وقانون حق الوصول

المعلومة وغيرها».

وأوضح الملك عبد الله ان «الاهم من وجود القانون الراجع للفساد هو زرع ثقافة محاربة هذه الافد وكالة الانباء الرسمية الأردنية (بترا). وتلقت الوزارة عن الملك عبد الله قوله ان «مكافحة الفساد تعد اولوية وطنية بالترتبة للاردن وكيزة أساسية لدفع عجلة التنمية والتحديث والتطوير في مختلف المجالات». وأضاف الملك عبد الله خلال استقباله رئيسة منظمة الشفافية الدولية هوجيت لابليل التي تشارك في المؤتمر الاول للدول اطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي انطلقت أعماله على شاطئ البحر الميت الأحد (الاردن يعمل على مناسمة عملية مكافحة الفساد من خلال حزمة من التشريعات ومنها قانون هيئة مكافحة الفساد التي تم مؤخرا وقانون اظهار المالية العامة وقانون حق الوصول

المعلومة وغيرها».

وأوضح الملك عبد الله ان «الاهم من وجود القانون الراجع للفساد هو زرع ثقافة محاربة هذه الافد وكالة الانباء الرسمية الأردنية (بترا). وتلقت الوزارة عن الملك عبد الله قوله ان «مكافحة الفساد تعد اولوية وطنية بالترتبة للاردن وكيزة أساسية لدفع عجلة التنمية والتحديث والتطوير في مختلف المجالات». وأضاف الملك عبد الله خلال استقباله رئيسة منظمة الشفافية الدولية هوجيت لابليل التي تشارك في المؤتمر الاول للدول اطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي انطلقت أعماله على شاطئ البحر الميت الأحد (الاردن يعمل على مناسمة عملية مكافحة الفساد من خلال حزمة من التشريعات ومنها قانون هيئة مكافحة الفساد التي تم مؤخرا وقانون اظهار المالية العامة وقانون حق الوصول

المعلومة وغيرها».

وأوضح الملك عبد الله ان «الاهم من وجود القانون الراجع للفساد هو زرع ثقافة محاربة هذه الافد وكالة الانباء الرسمية الأردنية (بترا). وتلقت الوزارة عن الملك عبد الله قوله ان «مكافحة الفساد تعد اولوية وطنية بالترتبة للاردن وكيزة أساسية لدفع عجلة التنمية والتحديث والتطوير في مختلف المجالات». وأضاف الملك عبد الله خلال استقباله رئيسة منظمة الشفافية الدولية هوجيت لابليل التي تشارك في المؤتمر الاول للدول اطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي انطلقت أعماله على شاطئ البحر الميت الأحد (الاردن يعمل على مناسمة عملية مكافحة الفساد من خلال حزمة من التشريعات ومنها قانون هيئة مكافحة الفساد التي تم مؤخرا وقانون اظهار المالية العامة وقانون حق الوصول

المعلومة وغيرها».

وأوضح الملك عبد الله ان «الاهم من وجود القانون الراجع للفساد هو زرع ثقافة محاربة هذه الافد وكالة الانباء الرسمية الأردنية (بترا). وتلقت الوزارة عن الملك عبد الله قوله ان «مكافحة الفساد تعد اولوية وطنية بالترتبة للاردن وكيزة أساسية لدفع عجلة التنمية والتحديث والتطوير في مختلف المجالات». وأضاف الملك عبد الله خلال استقباله رئيسة منظمة الشفافية الدولية هوجيت لابليل التي تشارك في المؤتمر الاول للدول اطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي انطلقت أعماله على شاطئ البحر الميت الأحد (الاردن يعمل على مناسمة عملية مكافحة الفساد من خلال حزمة من التشريعات ومنها قانون هيئة مكافحة الفساد التي تم مؤخرا وقانون اظهار المالية العامة وقانون حق الوصول

المعلومة وغيرها».

وأوضح الملك عبد الله ان «الاهم من وجود القانون الراجع للفساد هو زرع ثقافة محاربة هذه الافد وكالة الانباء الرسمية الأردنية (بترا). وتلقت الوزارة عن الملك عبد الله قوله ان «مكافحة الفساد تعد اولوية وطنية بالترتبة للاردن وكيزة أساسية لدفع عجلة التنمية والتحديث والتطوير في مختلف المجالات». وأضاف الملك عبد الله خلال استقباله رئيسة منظمة الشفافية الدولية هوجيت لابليل التي تشارك في المؤتمر الاول للدول اطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي انطلقت أعماله على شاطئ البحر الميت الأحد (الاردن يعمل على مناسمة عملية مكافحة الفساد من خلال حزمة من التشريعات ومنها قانون هيئة مكافحة الفساد التي تم مؤخرا وقانون اظهار المالية العامة وقانون حق الوصول

السنة الثامنة عشرة - العدد 5455 الثلاثاء 12 كانون الاول (ديسمبر) 2006 - 22 ذو القعدة 1427 هـ



كتاب سويدي بعنوان «سبقي هنا» يؤرخ لفلسطين ويمثل صرخة في وجه الجدار العنصري

السويد - «القدس العربي»

– من رشيد الحجية:

«في الوقت الذي يخرس فيه العالم كله ما يراه من جرائم ترتكب في حق الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتمال تستمر البلدوزات الإسرائيلية في تدمير البيوت والبنية التحتية الفلسطينية واقتلاع الأشجار وسرقة الأراضي الفلسطينية وبناء المستعمرات وجدار الفصل عليها وسرقة المياه وأحواضها، بتلك الكلمات يبدأ واحد من أهم الكتب الوثائقية السويدية صفحته برواية ما مشاهدته وعاشته 52 إنسانا سويديا قرروا أن يسكروا حاجز الصمت ويوقفوا مشاهدوه وسمعوه وجمعوه من وثائق وشهادات وعاشيوه على أرض فلسطين خلال الأعوام 2003 و2004 و2005.

صود الكتاب حديثا باللغة السويدية تحت عنوان «سبقي هنا» عن 258 صفحة من القطع الكبير. يضم الكتاب بين طياته تقارير دونها الشؤون المشاركون، وأضافوا لها 185 صورة مما تلقتته عدساتهم، وأرفقوا عددا كبيرا من الإحصاءات التي حصلوا عليها من المؤسسات الفلسطينية أو الإسرائيلية، إضافة لبرسمات لشكل الجدار ومحيطه من الجانبين و32 خارطة تدل على الموقع التي يتناولونها بالتوثيق مدعمة في كل فقرة بأحد الصور العائلي الضحايا، وذلك في حملتهم لكسر الصمت العالمي ويشكل خاص على ساحة السويدوموطن المشاركين.

يورد التقرير في الصفحة رقم 9 حقائق عما وصل إليه طول الجدار حتى ربيع 2005 بأقول: «من 670 إلى 11 ألف فبراير 2005 بناء 210 كم من الحزم على خط المخطط، و 20 أن منها فقط سيتمطلق مع ما يسمى بالخط الأخضر بينما يتولى 80 ٪ من هذا الجدار داخل أراضي الضفة الغربية. وستكون ذو الحقائق صخرة جفعتها حيث

لمجلس الشعب، ولا لنواب المعارضة، أحتا عازيين الاعتذار لينا أحتا، لكل مسلم ولكل واحدة مسجبة، أعذرت واضح وصريح وأن، لا تبقى الحكاية فعلا فريحا، وشجاع، ولا تبقى الكهانة فعلا فريحا، ويبقى تهلة سلامة بتاعة أفلام المقالات عندها حتى وهي يتخولوه «برافو ياشاروق» وتقول لكوب لهيه، «ماتيجي نزهيه»، أحسن، أهو على الأقل هاترقص ما يسرا وهالة صغري، وقفوا بصقفوا للوزير بمسادة غامرة، وأن كان د رقص بعدد انتشاءه تاريخ الصلاحية...»، «هل من حق أحد في مصر أن يخالف الدستور ويفرق بين المصريين على أساس الجنس؟ هل من حق أحد في مصر أن يفر نظاما أناسيا مخالفا للدستور؟ وأين المؤسسات التشريعية التي وافقت على قانون به ما يخالف الدستورة؟ وأين الهيئات الحكومية التي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟ هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

والتي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟

هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

والتي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟ هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

والتي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟

هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

والتي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟ هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

والتي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟ هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

والتي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟ هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

والتي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟ هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

والتي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟ هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

نماذج مشابهة تمنع غير المصريين من التداول على أسهم شركات معينة مثل «أسمنت سيناء» ولبنك تنمية الصادرات المصري، و«ابو قير للسند»، «لعبارات «قومية»».

استبعد رئيس مجلس إدارة البورصة عقد لجنة خاصة لمطالبة بنك فيصل الإسلامي بالسماح للمسيحيين بتداول أسهمه

بالبورصة. هذا وقد علق على هذه التصريحات في نفس العدد أحد مدربي الجريدة وهو زميلنا حازم منير بقوله في عموده اليومي- رأي أستاذي «هل من حق أحد في مصر أن يخالف الدستور ويفرق بين المصريين على أساس الجنس؟ هل من حق أحد في مصر أن يفر نظاما أناسيا مخالفا للدستور؟ وأين المؤسسات التشريعية التي وافقت على قانون به ما يخالف الدستورة؟ وأين الهيئات الحكومية التي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟

هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

والتي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟ هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

والتي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟ هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

والتي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟ هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

والتي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟ هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

والتي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟ هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

والتي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟ هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

والتي تصد مشروعات القوانين قبل عرضها على البرلمان لتعمر في ثنياهما بخالف الدستور؟ هل يمكن للمصريين من دوائر القرار التفتيشية على الدرجة التي تصممح حق التشريع وفقا لتفسيراتهم وأهوائهم السياسية؟ وهل سمعنا من قبل عن شركة تخصص للمسلمين فقط؟

القاهرة - «القدس العربي»

– من حسنين كروم:

كثفت الوضوعات المرورية الرئيسية في المنطق المصرية الصادرة أمس الاثنين عن محادثات الرئيس مبارك مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، وتصريحاته للمحافظين، واستئناف 27 ألفا من عمال شركة غزل الحلة عملهم وانتهاء اضربهم بعد رضوخ الحكومة لشروطهم، وكلمة مسوزان مبارك رئيسة حركة مسوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام في حفل تسليمها جائزة حقوق الانسان الدولية للمرأة من أجل السلام، وتأكيد وزير الري الدكتور محمود أبو زيد أنه لا خوف من مشروع عصبة الطب بجامعة البحر الميت، وتصريحات لوزير الكهرباء الدكتور حسنين يونس باستمرار توصيل الكهرباء للمنطق العشوائية، وفوز الأهل الفريقي النيوزيلندي، وحكم محكمة جنابات لقاروم بالغاؤه قرار ثنائية أمن الدولة العليا فرض الإقامة الجبرية في المنزلى على عضوي مكتب ارشاد الإخوان الدكتور عصام العريان والدكتور محمد مرسى، وأصدار محكمة القضاء الاداري بإلستكدرية حكما ببيطان قرار عميد كلية الطب بجامعة الاسكندرية وقسم رئيس مجلس إدارة مستشفيات الجامعة بانهاءه تكليفه من من اطباء الأستنان والبشري، وإصدار المحكمة من هذا القرار من سلطة وزير الصحة، وما حدث من تعليق سطر على اختصاصات ومهام، واستمرار التحقيقات عن عصاية رمضان التورونيني، ومواصله الصحف الاهتمام بقضية قتل أولاد الشوروا بعد الاعتداء الجحشي عليهم، من احترامها، بينما مذهب نفاصه يتضح حركة حماس بترك الحكومة في فلسطين وتشكيل حكومة وحدة وطنية، رغم أن حكومة حماس التي تصدتها حكومة متناخبة ولا تشوب بقانون الانتخاب الذي أجريت على أساسه الانتخابات الفلسطينية العيوب والنواقص والانتهاكات التي تلاقق حول الانتخاب اللبناني والتي نجحت على أساسه حكومة السنوروة (الفارق سبعة مقاعد فقط ضمنت لها الأغلبية في البرلمان».

مشهد الشارع في لبنان، لوحة بديعة الحرية والديمقراطية، مشهد الشارع في مصر، لوحة معبرة عن الدولة البوليسية البطل الرئيسي فيها أذنية الشرطة. مشهد الشارع في لبنان يعكس التعددية السياسية الحقيقية، ويجسد الحرص على عدم إساءة استخدام الحرية فلا تخريب ولا اضطرابا، ولا اعتداء على الأشخاص والممتلكات. مشهد الشارع في لبنان يؤكد ان الديمقراطية هي التي تحمي الاستقرار وتحفظ البلاد وليس الأمن كما يقولون لنا في مصر. النظام عندما يقول: الأمن قبل الديمقراطية. ونحن نقول له: الديمقراطية قبل كل شيء، هل سمعتم عن الانقلابات عسكرية أو فوضى أمنية في أمريكا وأوروبا؟ الديمقراطية هي التي تحمي الجميع: الشعب والحكومة والمؤسسات والبلد كلها. الديمقراطية؟ نعم! هذا الكلام العلني يدعون ان رئيسنا لا يسمح بالديمقراطية؟

طبعاً، هؤلاء أناس لا نستغرب أي شيء يقولونه، وبالذات واحد من كبار النشأين، واعتقد أن له نحن الأذكرة أنه رئيس تحرير هذه الجريدة، واسمه ابراهيم عيسى. ادعى كذا ما هو آت: مشهد الشارع في لبنان يؤكد ان الديمقراطية هي التي تحمي الاستقرار وتحفظ البلاد وليس الأمن كما يقولون لنا في مصر. النظام عندما يقول: الأمن قبل الديمقراطية. ونحن نقول له: الديمقراطية قبل كل شيء، هل سمعتم عن الانقلابات عسكرية أو فوضى أمنية في أمريكا وأوروبا؟ الديمقراطية هي التي تحمي الجميع: الشعب والحكومة والمؤسسات والبلد كلها. الديمقراطية؟ نعم! هذا الكلام العلني يدعون ان رئيسنا لا يسمح بالديمقراطية؟

مشهد الشارع في لبنان يعكس التعددية السياسية الحقيقية، ويجسد الحرص على عدم إساءة استخدام الحرية فلا تخريب ولا اضطرابا، ولا اعتداء على الأشخاص والممتلكات. مشهد الشارع في لبنان يؤكد ان الديمقراطية هي التي تحمي الاستقرار وتحفظ البلاد وليس الأمن كما يقولون لنا في مصر. النظام عندما يقول: الأمن قبل الديمقراطية. ونحن نقول له: الديمقراطية قبل كل شيء، هل سمعتم عن الانقلابات عسكرية أو فوضى أمنية في أمريكا وأوروبا؟ الديمقراطية هي التي تحمي الجميع: الشعب والحكومة والمؤسسات والبلد كلها. الديمقراطية؟ نعم! هذا الكلام العلني يدعون ان رئيسنا لا يسمح بالديمقراطية؟

مشهد الشارع في لبنان يعكس التعددية السياسية الحقيقية، ويجسد الحرص على عدم إساءة استخدام الحرية فلا تخريب ولا اضطرابا، ولا اعتداء على الأشخاص والممتلكات. مشهد الشارع في لبنان يؤكد ان الديمقراطية هي التي تحمي الاستقرار وتحفظ البلاد وليس الأمن كما يقولون لنا في مصر. النظام عندما يقول: الأمن قبل الديمقراطية. ونحن نقول له: الديمقراطية قبل كل شيء، هل سمعتم عن الانقلابات عسكرية أو فوضى أمنية في أمريكا وأوروبا؟ الديمقراطية هي التي تحمي الجميع: الشعب والحكومة والمؤسسات والبلد كلها. الديمقراطية؟ نعم! هذا الكلام العلني يدعون ان رئيسنا لا يسمح بالديمقراطية؟

مشهد الشارع في لبنان يعكس التعددية السياسية الحقيقية، ويجسد الحرص على عدم إساءة استخدام الحرية فلا تخريب ولا اضطرابا، ولا اعتداء على الأشخاص والممتلكات. مشهد الشارع في لبنان يؤكد ان الديمقراطية هي التي تحمي الاستقرار وتحفظ البلاد وليس الأمن كما يقولون لنا في مصر. النظام عندما يقول: الأمن قبل الديمقراطية. ونحن نقول له: الديمقراطية قبل كل شيء، هل سمعتم عن الانقلابات عسكرية أو فوضى أمنية في أمريكا وأوروبا؟ الديمقراطية هي التي تحمي الجميع: الشعب والحكومة والمؤسسات والبلد كلها. الديمقراطية؟ نعم! هذا الكلام العلني يدعون ان رئيسنا لا يسمح بالديمقراطية؟

مشهد الشارع في لبنان يعكس التعددية السياسية الحقيقية، ويجسد الحرص على عدم إساءة استخدام الحرية فلا تخريب ولا اضطرابا، ولا اعتداء على الأشخاص والممتلكات. مشهد الشارع في لبنان يؤكد ان الديمقراطية هي التي تحمي الاستقرار وتحفظ البلاد وليس الأمن كما يقولون لنا في مصر. النظام عندما يقول: الأمن قبل الديمقراطية. ونحن نقول له: الديمقراطية قبل كل شيء، هل سمعتم عن الانقلابات عسكرية أو فوضى أمنية في أمريكا وأوروبا؟ الديمقراطية هي التي تحمي الجميع: الشعب والحكومة والمؤسسات والبلد كلها. الديمقراطية؟ نعم! هذا الكلام العلني يدعون ان رئيسنا لا يسمح بالديمقراطية؟

مشهد الشارع في لبنان يعكس التعددية السياسية الحقيقية، ويجسد الحرص على عدم إساءة استخدام الحرية فلا تخريب ولا اضطرابا، ولا اعتداء على الأشخاص والممتلكات. مشهد الشارع في لبنان يؤكد ان الديمقراطية هي التي تحمي الاستقرار وتحفظ البلاد وليس الأمن كما يقولون لنا في مصر. النظام عندما يقول: الأمن قبل الديمقراطية. ونحن نقول له: الديمقراطية قبل كل شيء، هل سمعتم عن الانقلابات عسكرية أو فوضى أمنية في أمريكا وأوروبا؟ الديمقراطية هي التي تحمي الجميع: الشعب والحكومة والمؤسسات والبلد كلها. الديمقراطية؟ نعم! هذا الكلام العلني يدعون ان رئيسنا لا يسمح بالديمقراطية؟

مشهد الشارع في لبنان يعكس التعددية السياسية الحقيقية، ويجسد الحرص على عدم إساءة استخدام الحرية فلا تخريب ولا اضطرابا، ولا اعتداء على الأشخاص والممتلكات. مشهد الشارع في لبنان يؤكد ان الديمقراطية هي التي تحمي الاستقرار وتحفظ البلاد وليس الأمن كما يقولون لنا في مصر. النظام عندما يقول: الأمن قبل الديمقراطية. ونحن نقول له: الديمقراطية قبل كل شيء، هل سمعتم عن الانقلابات عسكرية أو فوضى أمنية في أمريكا وأوروبا؟ الديمقراطية هي التي تحمي الجميع: الشعب والحكومة والمؤسسات والبلد كلها. الديمقراطية؟ نعم! هذا الكلام العلني يدعون ان رئيسنا لا يسمح بالديمقراطية؟